والاحتياط وجوبا جماعة بقديمها من اول ذي الحجة كما في الحبر بشرط قابليته للمتعة ولا يجوز خلافه واما السبعة فالمشهور عدم وجوب التتابع فيها لاطلاق الامر وصحيح الحبر خلافه والمحلي للتصحيح وهو احوط وان اقام بمكة انتظارا مدة وصوله الى اهله سالما ويزيد على شهر للتصحيح ويستحب ان يكون الثلثة عرفة ويومين قبلها بالاجماع والصحاح وان لم يتفق فبعد التشريق للتصحيح او يوم الحصبة وهو يوم النفر ويومين بعده للصحاح ولو خرج ذو الحجة ولم يصمها تعين الهدي بالاجماع والمعتبرة ولو صامها اثم وجد الهدي قبل التلبس بالسبعة فله المضي على الصوم عند الاكثر لظاهر الآية وصريح الخبر خلافا للمقنعة واذا وجده في وقت الذبح لانه ما مر في وقته وقد وجده فيجب والحالي اسقط الهدي بمجرد التلبس بالصوم ولا يخلو من قوة وان كان الاحوط مع الامكان في وقته احوط وهو افضل مطلقا بلا خلاف في الخبر

المشهور ان الـ لا يخرج عن ملك سايقه وله ابداله والتصرف فيه قبل الاشعار و بعده ما لم يتعين هديا بالاجماعة بعد الاشعار للتصحيح عن الرجل يشتري البدنة ثم تضل قبل ان يشعرها ويقلدها فلا يجدها حتى يأتي منى فينحر ويجد هديه قال ان لم يكن قد اشعرها فهي من ماله ان شاء نحرها وان شاء باعها وان كان قد اشعرها نحرها وان ساق وجب نحره بمنى ان كان للاحرام للحج وبفناء الكعبة بالحزورة ان كان للعمرة بالنص والاجماع ولو هلك لم يجب اقامة بدله الا ان يكون مضمونا كالكفارة بلا خلاف في الصحاح منها عن الهدي الذي يقلد وينعر ثم يعطب قال ان كان تطوعا فليس عليه غيره وان كان جزاء فعليه بدله ولو عجز عن الوصول نحر اوبيع واعلم مما مر ان هدي التمتع المستفيضة منها التصحيح رجل ساق الهدي فعطب في موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه ولا من يعلمه انه

هدي قارن

موضعها

هدي ثلثة

هدي قارن ويكتب كتابا يضعه عليه ليعلم من يمر به انه صدقة وفي الصحيح الى رجل ان بدنة قد كبرت قبل ان يبلغ محلها وعرض لها موت او هلاك فخشي ان قدر على ذلك ثم لم يفعل الذي قلت تأثم حتى يعلم من مر بها قد ذكيت فيأكل من لحمها ان اراد وفيه عن الهدي الواجب انما اصابه بكسر او عطب ليبيعه صاحبه ويستعين بثمنه وهدي قال لا يبيعه فان باعه تصدق بثمنه هدي هديا اخر وفي معناه الحسن ولو ضل هذا نحه الواجد عن صاحبه ان نحره بغيره لم يجزه للصحيح وعلى الواجد ان يعرفه ثلثة ايام فان لم يعرف باعه ونحره عنه كما في الصحيح ويجوز ركوب الهدي وشرب لبنه ما لم يضر به او بولده بالنص والاجماع الامر لا كما في الواجب وهو تقييد للنص من غير دليل لا يجوز اكل شئ من الهدي الواجب سوى التمتع بالاجماع والنصوص وفي بعضها انما هو للمساكين ويطرح بمخالفته ما دل على الضرورة وربما يحمل على الكراهة وهو خلاف الاحوط مع الاكل ان يتصدق بثمنه كما في النص والاظهر وجوب الاكل من التمتع به نفيا للمذروس لاطلاق الآية والنص والمنوتسق في المتعة بدنة فاني اخرها قال بمكة قلت واي شئ اعطي منها قال كل ثلثا وتصدق بثلث وفي معناه الصحيح وقدير والمشهور استحبابه

واحد ثلثا

قال الله تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين وقال عز وجل لا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله يجب على المحاج الحلق او التقصير بالاجماع والنصوص والقول باستحبابه شاذ مردود وكذا على المعتمر بالعمرة المفردة اما المتمتع بها الى الحج فيتعين عليه التقصير ولو حلق لزمه دم للنصوص خلافا للمخالف فجعله افضل وللمنتهى فجعل الحلق حجا وان حرم وهو ضعيف ان ولو اخر عن الطواف اعاد الطواف كما في الصحيح ومع العمد يحرم مع ذلك بناء كما في الاخر وفي العمرة يحرم من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)